الجزء الثاني

الاستعراض العالمي والاقليمي

حقائق وأرقام

الجزء الثاني

١ - اتجاهات نقص الأغذية

- طبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في العالم، خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢، ٨٥٢ مليون شخص، وهم موزعون على النحو التالي: ٨١٥ مليون شخص في البلدان النامية، و٢٨ مليون شخص في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، و٩ ملايين شخص في بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة (الشكل ٣٧). ويوجد أكثر من نصف مجموع عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية، أي ما نسبته ٦١ في المائة، في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تليها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تبلغ نسبة من يعانون نقص الأغذية فيها ٢٤ في المائة من الرقم الإجمالي.
- وتتباين نسبة الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في ما بين مختلف أقاليم البلدان النامية. وتوجد أعلى نسبة لانتشار نقص الأغذية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقدر المنظمة أن نسبة الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في تلك البلدان تصل إلى ٣٣ في المائة من عدد السكان. وهذه النسبة تزيد بشكل ملحوظ عن نسبة تبلغ ١٦ في المائة من الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في إقليم آسيا والمحيط الهادي، ونسبة ١٠ في المائة في إقليمي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا كلاهما.
- أما على المستوى العالمي، فقد اتسمت الاتجاهات طويلة الأمد للعديد من مؤشرات الأمن الغذائي بالايجابية. وقد ازدادت نسبة الإمداد العالمية بالسعرات الحرارية للشخص الواحد بمعدل ١٩ في المائة منذ منتصف الستينات من القرن الماضي لتبلغ ٢٨٠٤ سعرات للفرد في اليوم الواحد عام ٢٠٠٢، وبلغ متوسط الزيادة للبلدان النامية معدلا يربو على ٣٠ في المائة. وبزيادة معدلات الاستهلاك، طرأ تحول في الوجبات الغذائية نحو اللحوم والألبان والبيض والخضروات والزيوت، مع الابتعاد عن الحبوب الأساسية.
- وقد تدنى عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية على المدى الطويل، بيد أن التقدم الذي أحرز في هذا المجال قد تباطأ في السنوات الأخيرة (الشكل ٣٨). وانخفض معدل انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية من ٣٧ في المائة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١، ليبلغ ١٧ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ (الشكل ٣٩). غير أنه لأسباب تعود إلى النمو السكاني، فإن التدني في الأرقام المطلقة للأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية كان أقل من معدلات انتشار نقص الأغذية. وقد كان تأثير المكاسب المهمة التي تحققت في معظم البلدان الأكثر كثافة سكانية، بما في ذلك البرازيل والصين والهند واندونيسيا ونيجيريا وباكستان، حاسما بالنسبة للتقدم الذي أحرزته البلدان النامية ككل في مؤشرات نقص الأغذية والعدد الإجمالي لمستهلكيها.

الشكل ٣٧
السكان ناقصو الأغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (بالملايين)

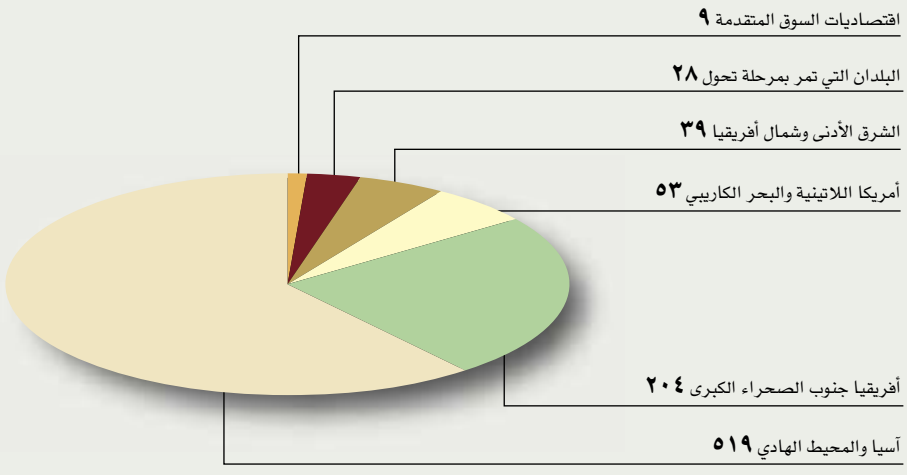

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٨
الاتجاهات في عدد ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

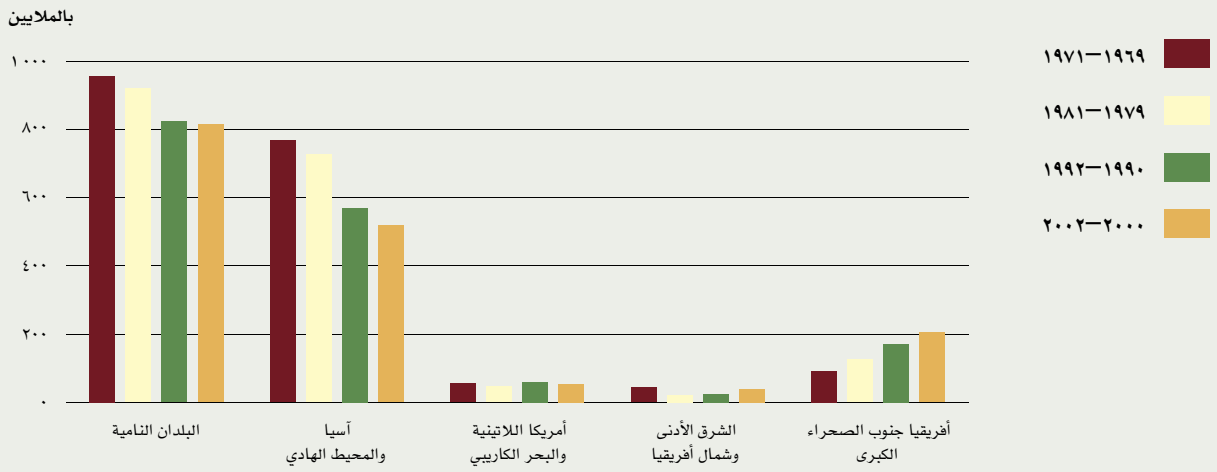

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٩
الاتجاهات في نسبة ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

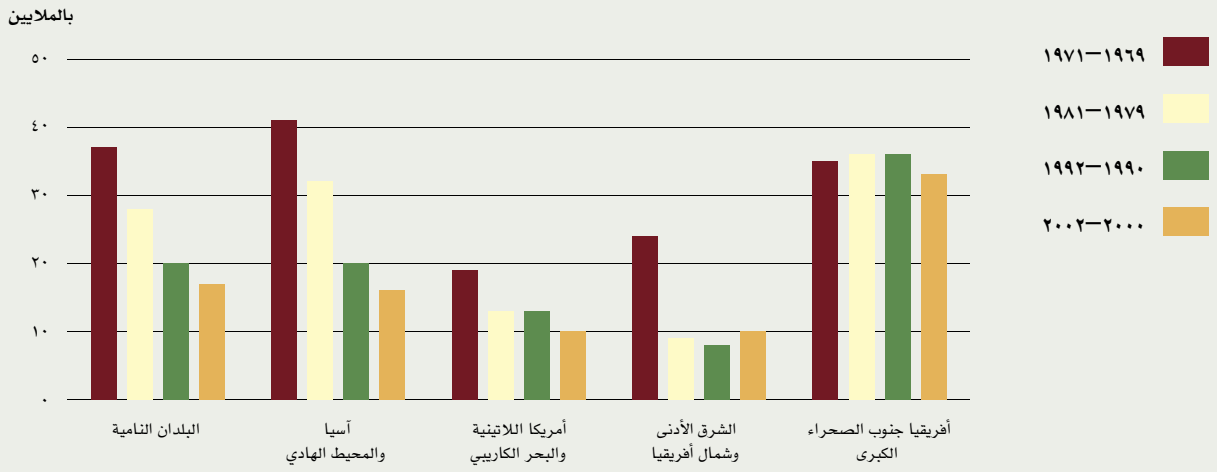

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وقد تركز معظم التحسن في الأرقام المتعلقة بنقص الأغذية، على امتداد العقود الثلاثة الماضية، في آسيا والمحيط الهادي، حيث انخفض معدل انتشار نقص الأغذية بنحو الثلثين. أما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الانخفاض الطفيف في معدل انتشار نقص الأغذية قد قابله بشكل واف نمو في أعداد السكان، الأمر الذي أفضى إلى زيادة كبيرة في الأعداد المطلقة من الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية. وقد شهدت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي انخفاضا مهما في كل من معدل الانتشار والأرقام المطلقة في سبعينات القرن الماضي، بيد أنها لم تحرز تقدما كبيرا منذ ذلك الحين. وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، انخفض معدل انتشار نقص الأغذية بشكل ملحوظ في سبعينات القرن الماضي، بيد أن هذا المعدل قد ارتفع قليلا خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢ عن مستوى العقدين الماضيين، وكان قد شهد زيادة فعلية على امتداد عقد التسعينات.

٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية

- كان عدد البلدان التي تواجه نقصا حادا في الأغذية، في فبراير/شباط ٢٠٠٥، في سائر أنحاء العالم، ٣٦ بلدا، يقع ٢٣ منها في أفريقيا، و٧ بلدان في آسيا والشرق الأدنى، و٥ بلدان في أمريكا اللاتينية، وبلد واحد في أوروبا. وإن كانت الأسباب الكامنة وراء ذلك متباينة في طبيعتها، فإن الصراعات المدنية والظروف الجوية غير الملائمة هي الأسباب السائدة. وقد تأثرت حالة الأمن الغذائي على نحو خطير بسبب موجة الجراد الصحراوى التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا في الآونة الأخيرة، وكارثة التسونامي في جنوب آسيا، ولو أنها محصورة النطاق. وفي بعض من هذه البلدان، يشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستوطن عاملا مساهما في هذا الصدد.
- وتعود أسباب ما يزيد على نصف حالات الطوارئ الغذائية المبلغ عنها في أفريقيا في فبراير/شباط ٢٠٠٥، إلى الصراعات المدنية وأعداد المشردين داخليا أو اللاجئين. وقد ازدادت بمرور الوقت نسبة الطوارئ الغذائية التي ترجع إلى أسباب من صنع الإنسان. وأشير أيضا إلى الصراعات وحالات الفشل الاقتصادي باعتبارها السبب الرئيسي لما يزيد على ٣٥ في المائة من حالات الطوارئ الغذائية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٤، مقارنة بنحو ١٥ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩١. وفي حالات عديدة، تفضي الكوارث البشرية إلى تفاقم آثار الكوارث الطبيعية، مما يؤدى إلى حالات طوارئ تمتد إلى فترات طويلة وتتسم بالتعقيد.
- وغالبا ما يؤدى تكرر وقوع حالات الطوارئ واستمرارها إلى تكثيف شدة حدتها. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٤، شهد ما يربو على ثلاثة وثلاثين بلدا حالات طوارئ غذائية خلال فترة تزيد على نصف عدد هذه السنوات. وعلى وجه الخصوص، يستمر العديد من حالات الطوارئ المعقدة التي تعود إلى الصراعات إلى الحد الذي تتطور فيه لتصبح أزمات طويلة الأمد. ولا يقل عدد البلدان التي عانت من حالات طوارئ خلال خمس عشرة سنة، أو أكثر، في نطاق هذه الفترة، عن ثمانية بلدان؛ وفي جميع هذه الحالات، كانت الحرب أو الصراعات المدنية تشكل عاملا رئيسيا مساهما.

الشكل ٤٠
المستفيدون من المعونة الغذائية من الحبوب
(بما يعادلها من الحبوب)

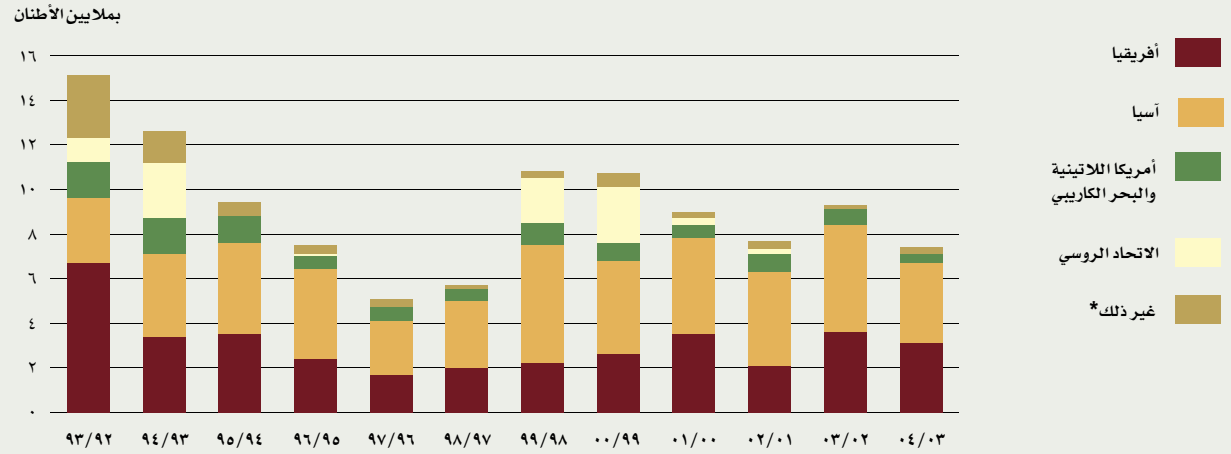

* بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة تحول.
ملاحظة: تشير السنوات إلى فترة ١٢ شهرا من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران. وقد صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي

الجدول ١٥

نصيب الفرد من شحنات المعونة الغذائية من الحبوب

(بما يعادلها من الحبوب)

	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٠٠/٩٩	٠١/٠٠	٠٢/٠١	٠٣/٠٢	٠٤/٠٣
	(كيلوغرام/فرد)											
أفريقيا	١٠,١	٥,٠	٥,٠	٣,٤	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٤,٤	٢,٦	٤,٣	٣,٧
آسيا	٠,٩	١,١	١,٢	١,٢	٠,٧	٠,٩	١,٥	١,٢	١,٢	١,١	١,٣	٠,٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣,٤	٣,٤	٢,٤	١,٢	١,٢	١,٠	١,٩	١,٥	١,١	١,٤	١,٤	٠,٧
الاتحاد الروسي	٧,٦	١٦,٧	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٣	١٣,٦	١٦,٨	٢,١	١,١	٠,٠	٠,٢
مناطق أخرى	٣,١	١,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣

ملاحظة: تشير السنوات إلى فترة ١٢ شهرا من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران. وقد صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي

- وفي المقابل، فإن العديد من البلدان التي تتمتع باقتصادات وحكومات مستقرة نسبيا، ولكنها تتأثر بصفة متسقة بظروف جوية غير ملائمة، قد قامت بتنفيذ برامج لدرء الأزمات والتخفيف من آثارها، وأنشأت قنوات فعالة تتم من خلالها جهود الإغاثة وإعادة التأهيل. وبالنسبة لهذه البلدان، لا يفضي وقوع كارثة طبيعية بالضرورة إلى أزمة إنسانية يطول أمدها.

- وقد انخفض حجم المعونة الغذائية من الحبوب إلى ٧,٤ مليون طن في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (من يونيو/حزيران إلى يوليو/تموز)، أي ١,٨ مليون طن (أو ما نسبته ٢٠ في المائة) دون المستوى المسجل للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. ووقعت أشد معدلات هذا الانخفاض في آسيا، حيث انخفضت الشحنات من ٤,٨ إلى ٣,٦ مليون طن، أي ما يشكل انخفاضا نسبته ٢٥ في المائة. وقد زادت أنماط أخرى من المعونة الغذائية زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٤، لكنها ظلت أقل بكثير من المعونة الغذائية من الحبوب (الشكلان ٤٠ و٤١). وكانت البلدان الخمس المتصدرة لقائمة البلدان المتلقية للمعونة الغذائية من الحبوب، خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مرتبة بحسب حجم الشحنات المرسلة إليها، وهي العراق، إثيوبيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، زمبابوى وبنغلاديش. وجميع هذه البلدان، باستثناء زمبابوى، كانت أيضا من بين أعلى البلدان الخمس المتصدرة لقائمة البلدان المتلقية للمعونة الغذائية خلال السنوات السابقة.

- وقد اتسمت المعونة الغذائية من الحبوب بتقلبات سنوية كبيرة نسبيا. واتجهت هذه المعونة نحو الانخفاض، مقارنة بمعدلات أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، ولكنها تظل أكثر ارتفاعا بشكل ملحوظ عما كانت عليه في منتصف التسعينات.

وانخفضت الشحنات أيضا بشكل كبير، بالنسبة للفرد الواحد، مقارنة بما كان عليه الحال في أوائل التسعينات (الجدول ١٥). وباستثناء ما أرسل من شحنات كبيرة بشكل استثنائي إلى الاتحاد الروسي في سنوات معينة، تظل أفريقيا أكبر جهة متلقية بالنسبة للفرد الواحد، ولو أن ذلك يتم على مستويات أقل بصفة ملحوظة مما كانت عليه منذ عقد مضى.

- ومبادئ منظمة الأغذية والزراعة بشأن تصريف الفوائض والواجبات الاستشارية، التي اتفق عليها أصلا في عام ١٩٥٧ وأدرجت في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن نظم الزراعة المتعلقة بإعانات التصدير في ١٩٩٥، قصد منها الحد من احتمالات أن تخل المعونة الغذائية بالتدفقات التجارية العادية. فضلا عن ذلك، يمكن تنظيم المعونة الغذائية على نحو أفضل في جولة الدوحة الحالية بشأن المفاوضات التجارية. ولقد اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن يتم في موعد محدد إلغاء المعونة الغذائية التي لا تمتثل للنظم التشغيلية السارية. وتعالج المفاوضات دور المنظمات الدولية في ما يتعلق بتقديم المعونة الغذائية من قبل الأعضاء، بما في ذلك القضايا الإنسانية والإنمائية ذات الصلة، إضافة إلى مسألة تقديم المعونة الغذائية بصورة خالصة وكاملة في شكل منح (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٤: الفقرة ١٨).

الشكل ٤١
المستفيدون من المعونة الغذائية من غير الحبوب
(بما يعادلها من الحبوب)

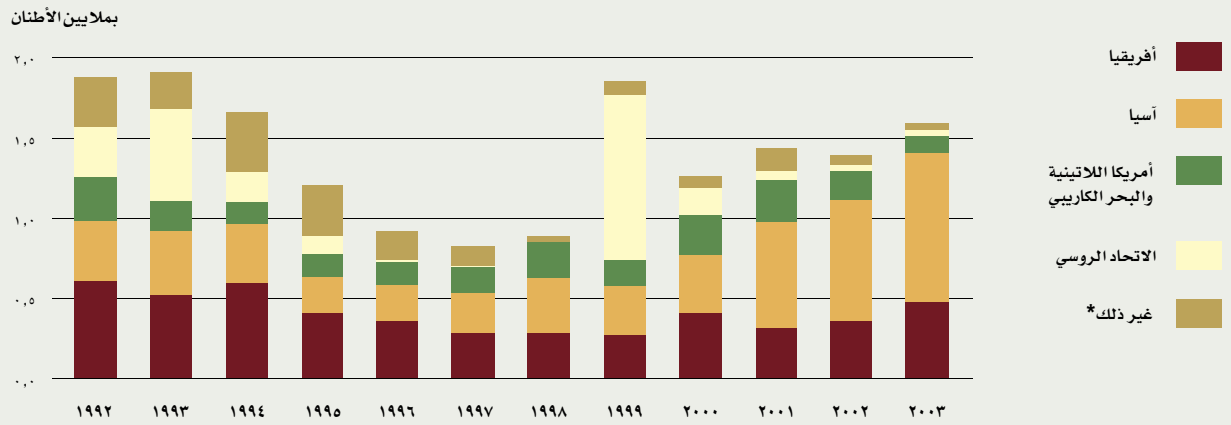

* بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة تحول.
ملاحظة: صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

٣- المساعدات الخارجية للزراعة

- تبين البيانات الأولية لعام ٢٠٠٢، مقيسة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، أن إجمالي حجم المساعدات الخارجية للزراعة لم يتغير تقريبا عما كان عليه في السنتين الماضيتين (الشكل ٤٢). بيد أن هذه الصورة العالمية تخفي ما وقع من تحولات في ما بين الأقاليم. وقد شهدت المساعدات المقدمة إلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى والبلدان التي تمر بمرحلة تحول أنماطا متغيرة في السنوات الماضية، في حين تواصل تدني المساعدات المقدمة إلى آسيا. ويتوقع للمساعدات الخارجية المقدمة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن يزداد حجمها للسنة الثالثة على التوالي، لترتفع من ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢.

- ومتى تم قياس المساعدات الخارجية من حيث حجمها للعامل الزراعي الواحد، فإن هذه المساعدات قد انخفضت بأكثر من النصف منذ الذروة التي بلغتها في عام ١٩٨٢ (الشكل ٤٣). وداخل نطاق أقاليم البلدان النامية، يبدو أن حجم المساعدات المقدمة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انتعش بعد التوجه المتدني الذي شهده العقدان الماضيان، إذ بلغ حجم المساعدات الخارجية للعامل الزراعي الواحد في عام ٢٠٠٢، ١٧ دولارا. ولا يمكن تأكيد حدوث زيادة طفيفة ممكنة في قيم المساعدات لعام ٢٠٠٢ للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، حتى تتوافر البيانات النهائية. ويظل حجم المساعدات المقدمة للعامل الزراعي في آسيا والمحيط الهادي أقل من حجم تلك المقدمة للأقاليم الأخرى.

الشكل ٤٢
الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب أهم الأقاليم المستفيدة
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

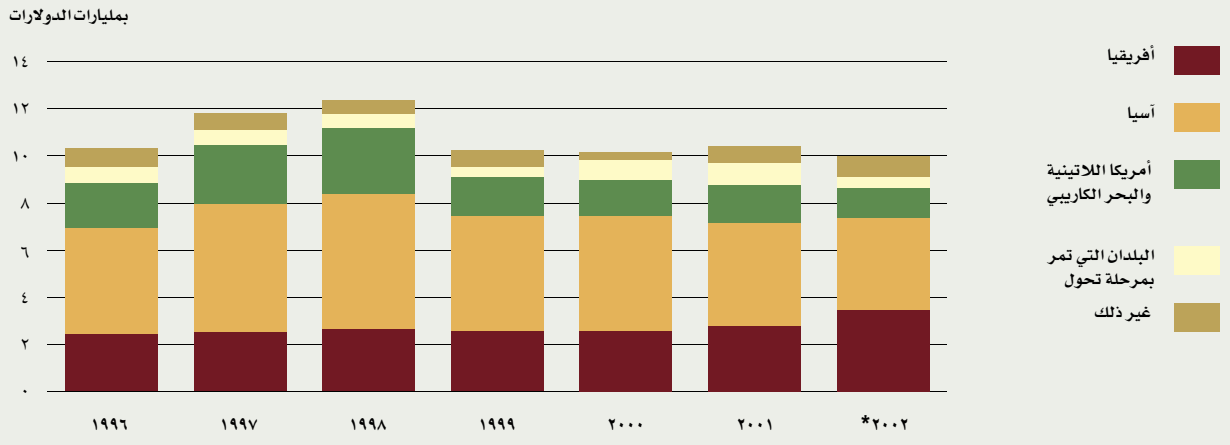

* تقديرات أولية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٤٣
نصيب العامل الزراعي من المساعدات الخارجية للزراعة
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

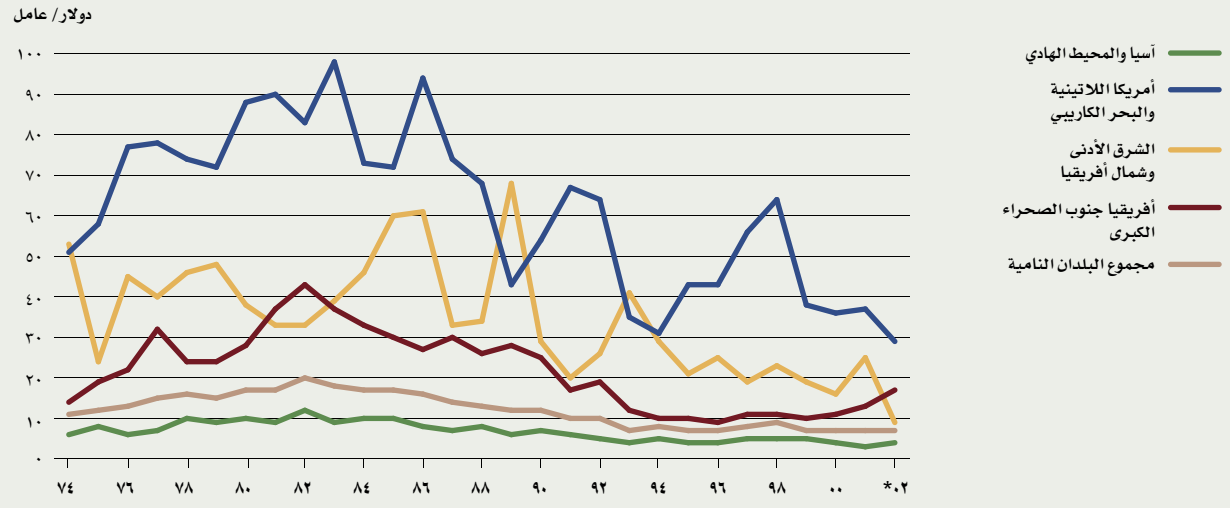

* تقديرات أولية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

- ازداد حجم الإنتاج العالمي من المحاصيل والثروة الحيوانية على امتداد العامين الماضيين بمعدلات أعلى من المتوسطات المسجلة للعقود الأربعة الماضية. ويُعزى ارتفاع نمو الإنتاج الزراعي العالمي، في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، إلى الزيادة التي شهدها الإنتاج في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على التوالي. وبالنسبة للبلدان النامية، كمجموعة، بلغ نمو الإنتاج ذروته في عام ٢٠٠٣، ولكنه تدنى في السنة التالية إلى قيم دون متوسطات العقود الماضية. وسجلت مجموعة البلدان المتقدمة زيادة ملحوظة في نمو الإنتاج، بلغت نسبتها حوالي ٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، بعد سنوات عدة من انكماش الإنتاج الزراعي. ويعود هذا الارتفاع إلى حدوث انتعاش قوى في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، وزيادة معدلات نمو الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة (الشكل ٤٤).
- وبالنسبة لجميع بلدان الأقاليم النامية، كان نمو الإنتاج في عام ٢٠٠٤ أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٣. وفي آسيا والمحيط الهادي، تحسن الأداء الزراعي في عام ٢٠٠٣، إذ ازداد بنسبة ٤,٥ في المائة، بعد المعدل المنخفض الذي سُجل في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٢ في المائة. غير أن معدل نمو الإنتاج الزراعي في الإقليم قد تدنى في عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٥ في المائة. وشهدت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى زيادات منتظمة في معدلات نمو الإنتاج على امتداد الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بيد أن هذه المعدلات قد تباطأت إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ظل الأداء الزراعي متأرجحا نتيجة للظروف المناخية المتقلبة في العديد من بلدان الإقليم. وبعد أن شهد الإنتاج زيادة بلغت نحو ٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، فإنه بقي في حالة ركود تقريبا في عام ٢٠٠٤. وبالمثل سجلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء نموا متغايرا في الإنتاج الزراعي على امتداد السنوات الأخيرة الماضية، مقارنة بالمعدلات المرضية نسبيا خلال معظم فترة التسعينات. وتوضح بيانات عام ٢٠٠٤ زيادة مقدارها ٠,٥ في المائة فقط في إجمالي الإنتاج الزراعي للإقليم.
- وتعطى الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي مؤشرا على مساهمة هذا القطاع في الإمدادات الغذائية (الشكل ٤٥). وقد ازداد نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي العالمي بصفة مضطردة على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، وذلك بمعدل نمو سنوي وصل إلى ١,٢ في المائة خلال العقد الماضي. وقد تقاسمت مجموعتا البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء هذه الزيادة، بل أن نصيب الفرد من الإنتاج بلغ معدلات نمو أعلى في البلدان النامية مقابل البلدان المتقدمة.

الشكل ٤٤
التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

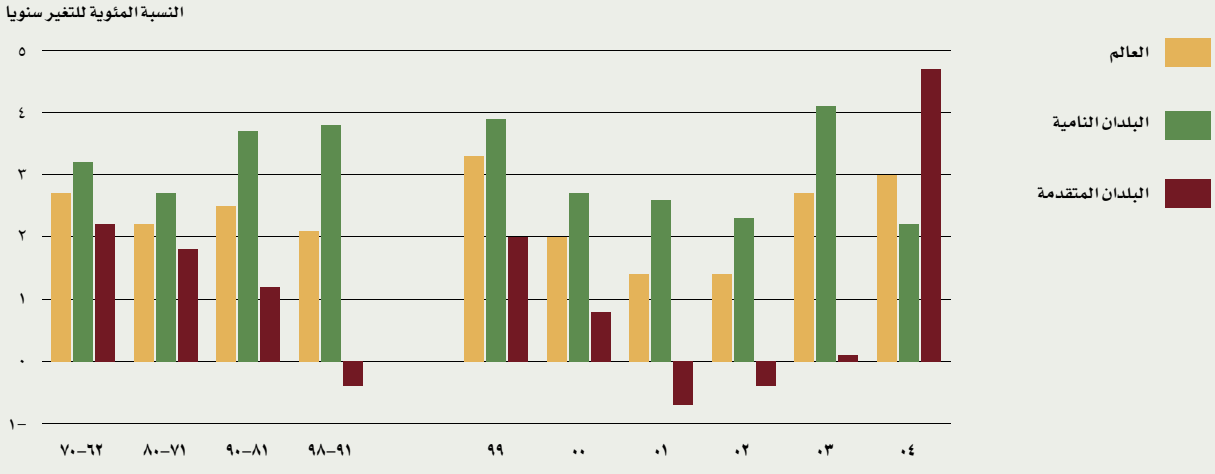

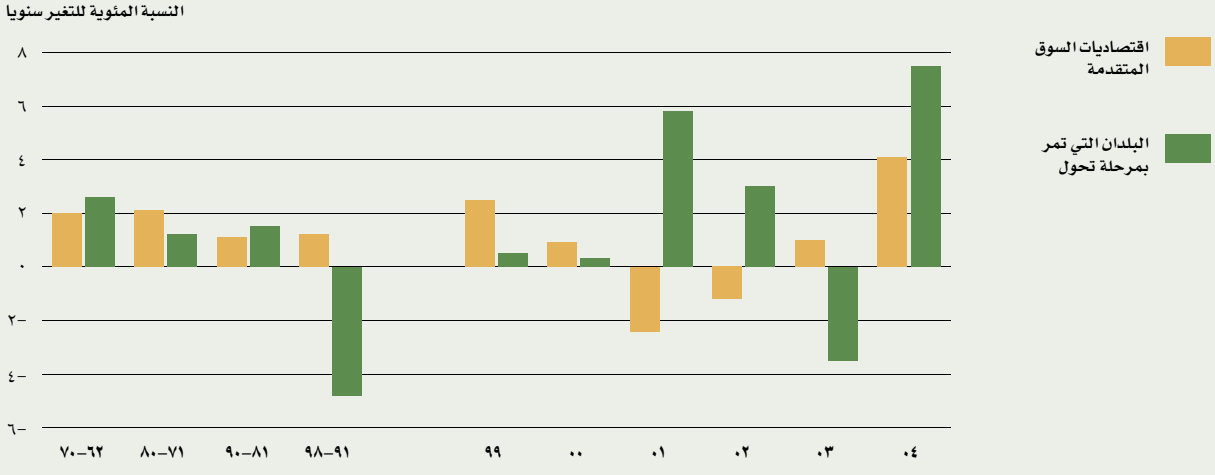

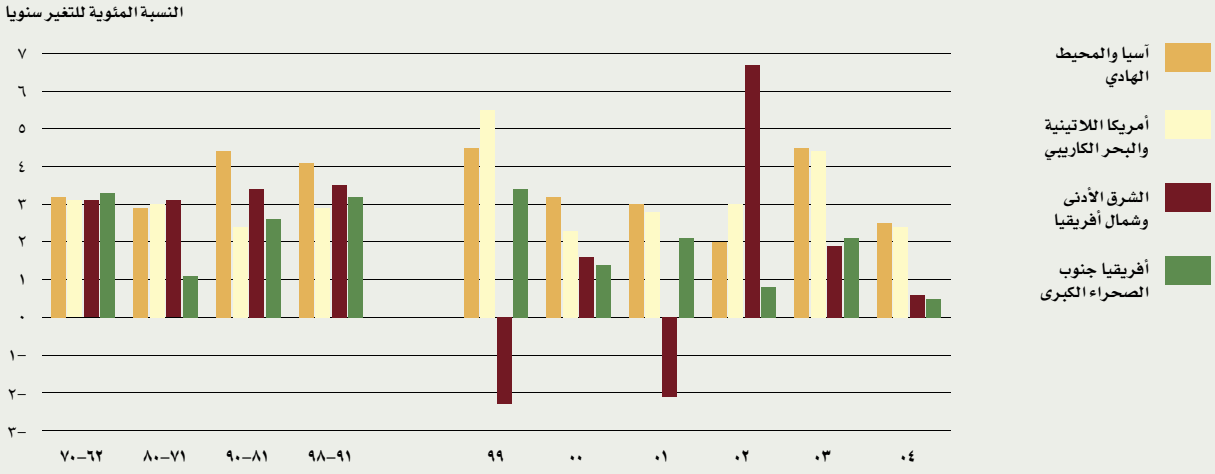

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٤٥

الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان

الرقم الدليلي (١٩٩٩-٢٠٠١ = ١٠٠)

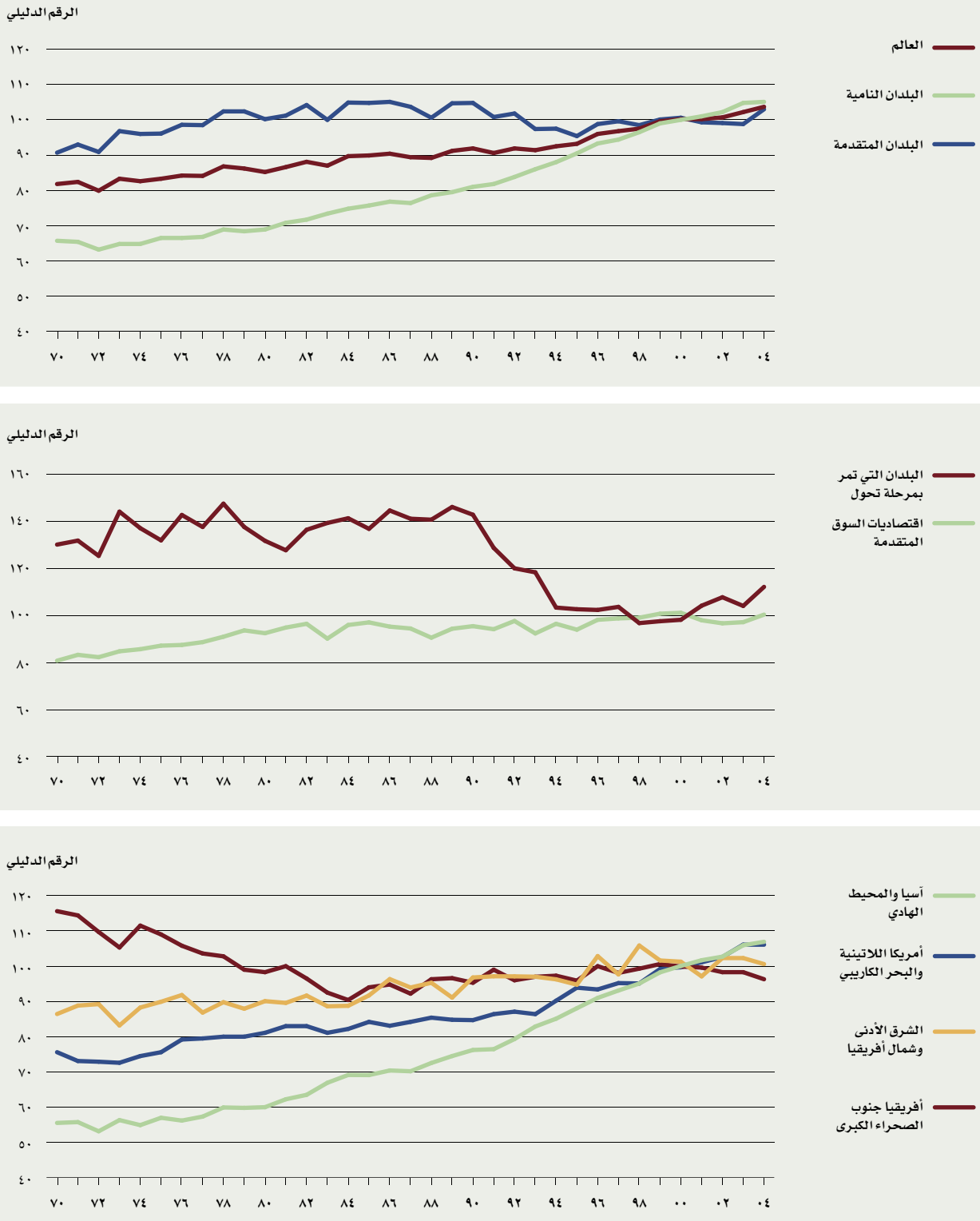

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٥- حالة الإمدادات العالمية من الحبوب

- بعد سنوات عدة من الركود، شهد الإنتاج العالمي من الحبوب زيادة حادة في ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ويتوقع أن يحقق رقما قياسيا يبلغ ٢ ٠٥٧ مليون طن في موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أي بزيادة قدرها ٩,٢ في المائة عن الموسم الماضي. وبتحقيق هذا المعدل في الزيادة، فإنه بعد أن نأخذ في الاعتبار الزيادة المنتظرة في الاستخدام العالمي من الحبوب خلال ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، يتوقع أن يحقق زيادة ملحوظة للمرة الأولى منذ ١٩٩٩/٢٠٠٠ (الشكل ٤٦). ويعنى ذلك أن حجم الاحتياطي العالمي من الحبوب سيزداد بنهاية موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ – وهو ما يمثل تطورا ايجابيا للأمن الغذائي العالمي، بعد الانخفاضات الحادة التي شهدتها السنوات الأربع الماضية.
- ويتوقع للمخزونات العالمية من الحبوب أن تزداد لتصل إلى ٤٥٠ مليون طن، في ختام مواسم إنتاج المحاصيل المنتهية في عام ٢٠٠٥ (الشكل ٤٧). وهذه الزيادة المتوقعة في الاحتياطي العالمي من الحبوب جديرة بالملاحظة، إذ أنها تمثل الزيادة الأولى من نوعها في سنوات عدة. ويُرجح أن يقع الحجم الأكبر من هذه الزيادة في المناطق ذات التوقعات الأفضل للإنتاج، لاسيما في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وحتى بالنسبة للصين، وهى البلد المسؤول عن معظم حجم استنزاف المخزونات العالمية على امتداد السنوات القليلة الماضية، لا يتوقع أن يشهد هذا العام، سوى تدن هامشي نسبيا، إثر موسم الحصاد الجيد عام ٢٠٠٤. ويتوقع لنسبة المخزونات العالمية إلى حجم الاستخدام أن تصل إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٥.

الشكل ٤٦
إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم

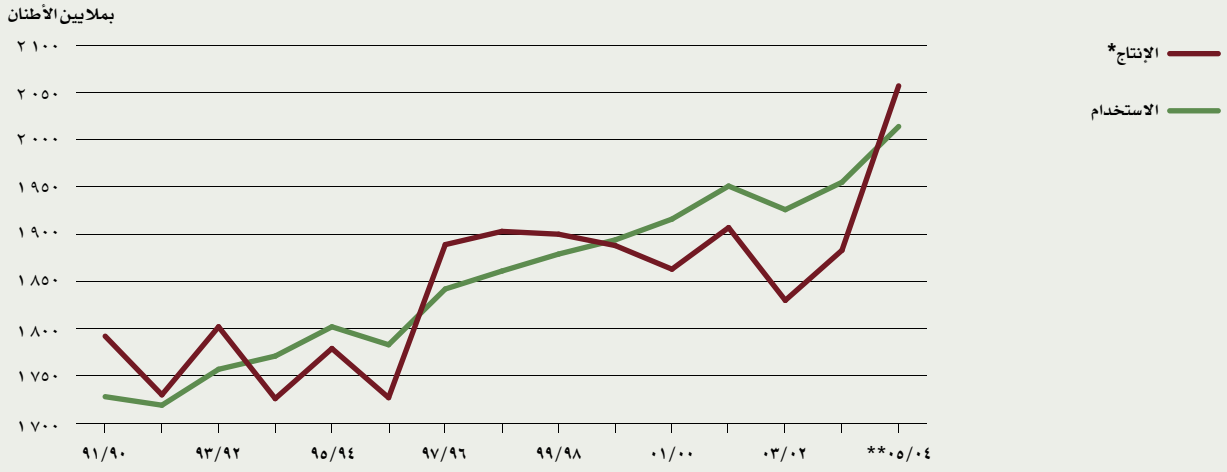

* بيانات الإنتاج تشير إلى السنة التقويمية من سنة الإنتاج الأولى المبينة
** توقعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٤٧
مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات*

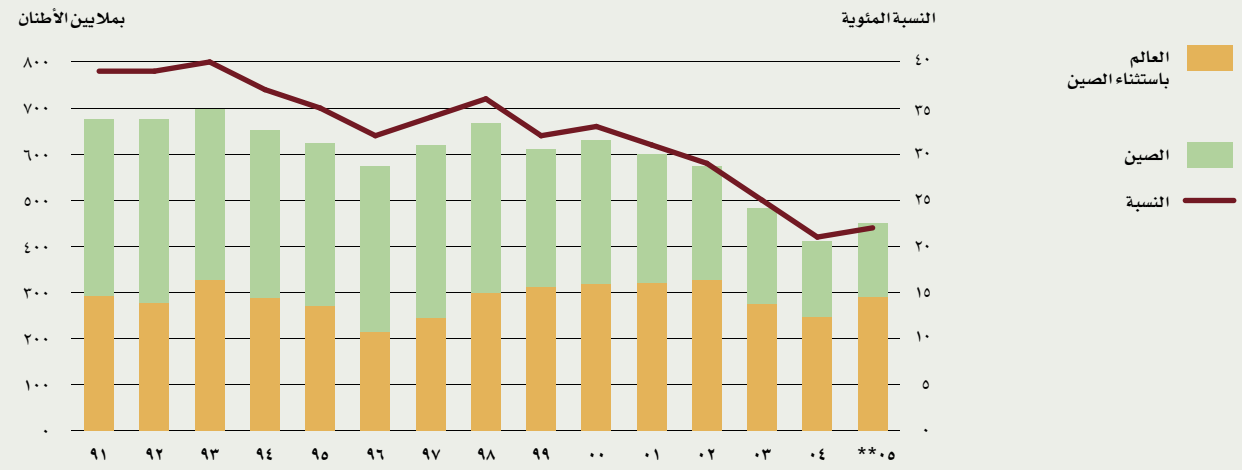

* بيانات المخزونات حسبت على أساس مجموع المخزونات المرحلة في نهاية السنوات المحصولية القطرية، ولا تمثل مستوى المخزونات العالمية في أي نقطة زمنية.
** توقعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع

- وصلت أسعار السلع الغذائية الأساسية في عام ٢٠٠٤، أعلى مستوياتها، منذ منتصف التسعينات (الشكل ٤٨). وتصدرت أسعار الزيوت والدهون هذا التوجه، إذ ارتفعت بنسبة ٦٣ في المائة من المستويات المنخفضة لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وارتفعت أيضا أسعار السلع الغذائية الأخرى، بما في ذلك أسعار الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، ولو أن ذلك تم بهوامش أصغر.

- وتعكس الزيادات في أسعار قطاع البذور الزيتية تواصلا في زيادة نمو الطلب على الزيوت لاستخدامها في الأغذية وعلف الحيوان. ويشكل المستوى العالي الحالي لأسعار الزيوت النباتية حافزا يدفع المزارعين إلى زيادة إنتاجهم. ومتى ظلت الظروف الجوية مواتية ومستوى انتشار الآفات منخفضا، فإن الزيادة المنتظرة في إنتاج البذور الزيتية في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، يمكن أن تحد من توجه الأسعار نحو الارتفاع.

- وارتفعت أسعار الحبوب بمعدل ٢٩ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن مستوى المخزون أقل بكثير مما هو معهود له تاريخيا، فإن أسعار الحبوب قد اعتدلت نوعا ما في منتصف الفترة بفضل مواسم الحصاد الجيدة.

- وارتفعت الأسعار الدولية للحوم في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، إذ أن تفشي الأمراض الحيوانية في البلدان الرئيسية المصدرة للحوم، وما ترتب على ذلك من فرض حظر على الاستيراد من هذه البلدان، أدى إلى انخفاض حجم الإمدادات من الصادرات. وقد اعتدلت أسعار لحوم الدجاج والخنازير نوعا ما في ٢٠٠٤، بيد أن أسعار لحوم الأبقار تواصل ارتفاعها، إذ أن المشكلات المتعلقة بالأمراض وارتفاع أسعار العلف تفضي إلى الحد من حجم الإنتاج وفرص التجارة.

- وخلافا لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، كان وضع الأسعار بالنسبة للمنتجات الاستوائية والمواد الخام ذا طبيعة مختلطة. وتبين التوقعات الأولية لمنظمة الأغذية والزراعة، في ما يخص أسعار السكر العالمية في عام ٢٠٠٥، أن الاستهلاك العالمي من السكر قد يتجاوز قليلا حجم الإنتاج العالمي للسنة الثانية على التوالي. وهذا الانخفاض المتوقع في الناتج العالمي قد يؤدى إلى انخفاض المخزون في البلدان المستوردة الرئيسية، الأمر الذي يدعم تواصل تعزيز أسعار السوق.

- وأدى وجود فائض في الإمدادات وضعف النمو في الطلب في السوق العالمية إلى تدنى أسعار

الشكل ٤٨
اتجاهات أسعار السلع

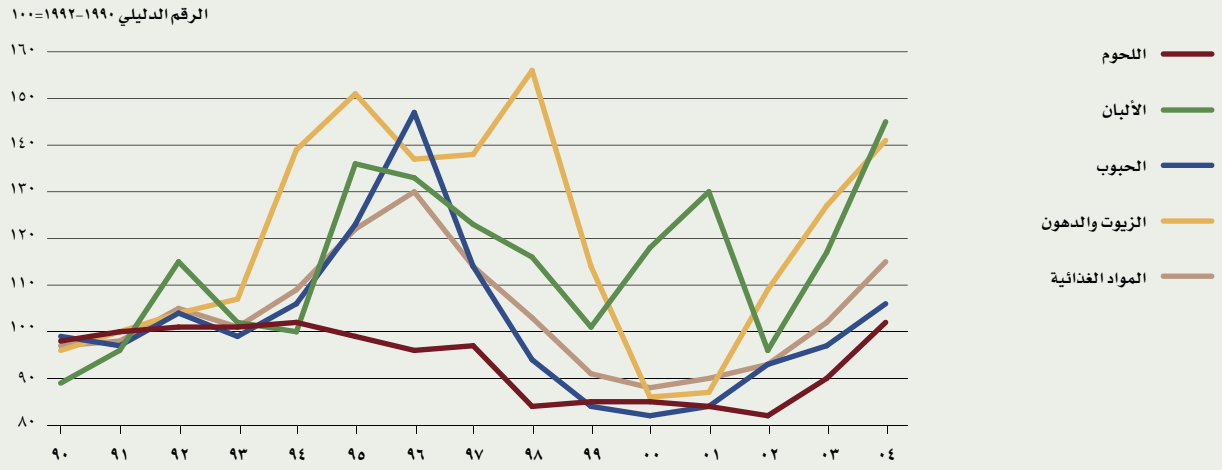

البن بنسبة ٥٨ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠١. وظلت الأسعار تشهد ضعفا منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من حدوث بعض الزيادات خلال هذه المدة، فإن الأسعار لم تبلغ فعليا نفس المعدل الذي حققه متوسط أسعار عام ١٩٩٩ إلا في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وتبين الإيرادات الأولية أن حجم المحصول في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مشابه لحجم حصاد موسم الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وأن الأسعار تواصل اتجاهها نحو الارتفاع.

- وانتعشت أسعار الكاكاو انتعاشا قويا في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، بعد انخفاضها بنحو ٥٠ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، ويعود ذلك بشكل كبير إلى مواسم حصاد ذات معدلات أمراض منخفضة. وانخفضت أسعار الكاكاو قليلا في ٢٠٠٤، ولكن الصعوبات المتعلقة بالشحنات من غرب أفريقيا، التي شهدتها الآونة الأخيرة، أفضت إلى تعزيز طفيف في الأسعار في فبراير/شباط ٢٠٠٥.

- وتدنت أسعار القطن في أواخر عام ٢٠٠٤، بسبب تحقيق إنتاج قياسي في البلدان الرئيسية المنتجة للقطن (البرازيل والصين والهند وباكستان والولايات المتحدة – التي تستأثر مجتمعة بما يزيد على ٧٠ في المائة من الإنتاج العالمي). وقد انتعشت أسعار القطن العالمية في الأشهر الثلاثة الأولى لعام ٢٠٠٥، ويعود ذلك في معظمه إلى توقعات حدوث انخفاض في الإنتاج في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، إثر تدني معدلات الزراعة بسبب الأسعار المنخفضة وقت غرس البذور.

- وشهدت أسعار المطاط انتعاشا أيضا في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، بعد المستويات شديدة الانخفاض التي انتشرت أثناء السنوات السابقة بسبب النمو الاقتصادي القوى وارتفاع أسعار المطاط الصناعي المشتق من النفط.

- وتنجم عن الأسعار الضعيفة والمتقلبة، لاسيما بالنسبة للمشروبات الاستوائية وغيرها من المنتجات الاستوائية، آثار سلبية على العديد من البلدان النامية لاسيما قدرتها على تحقيق مكاسب من الصادرات. ويمكن أن تكون هذه الآثار شديدة على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي تعتمد صادراتها على عدد قليل من السلع الزراعية لتحقيق حصة كبيرة من الإيرادات، كما هو عليه الحال بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ويعتمد ٤٣ بلدا ناميا على سلعة زراعية واحدة لما يزيد على ٢٠ في المائة من إجمالي إيراداته من الصادرات، وأكثر من ٥٠ في المائة من إيرادات صادراته الزراعية. ويقع معظم هذه البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأهم السلع التي تصدرها هذه البلدان هي البن والموز والقطن الخام وحبوب الكاكاو. وتتأثر الأوضاع الاقتصادية العامة لهذه البلدان تأثرا شديدا بأوضاع السوق المتقلبة نتيجة اعتمادها على سلع تصديرية محدودة. كما أن التذبذب الكبير في إيرادات الصادرات يؤدي بدوره إلى آثار سلبية على مستويات الدخل والاستثمار والتوظيف والنمو.

الشكل ٤٨ (تتمة)
اتجاهات أسعار السلع

السكر

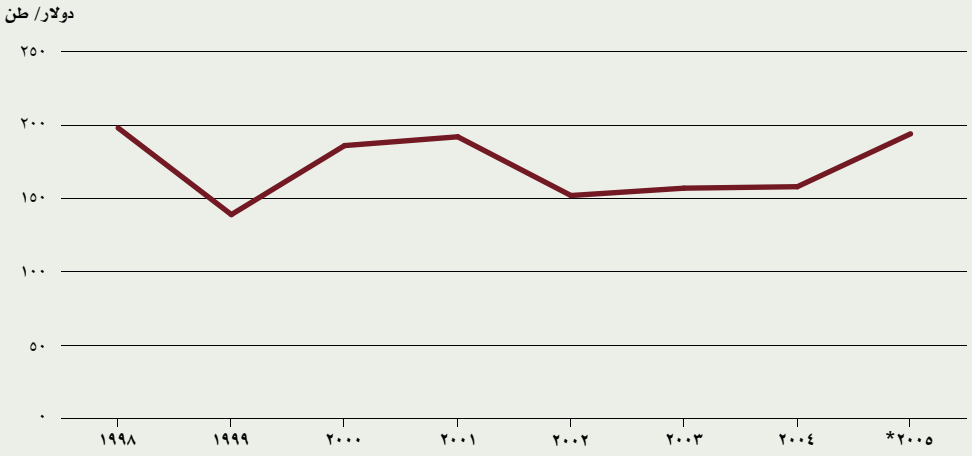

المشروبات الاستوائية

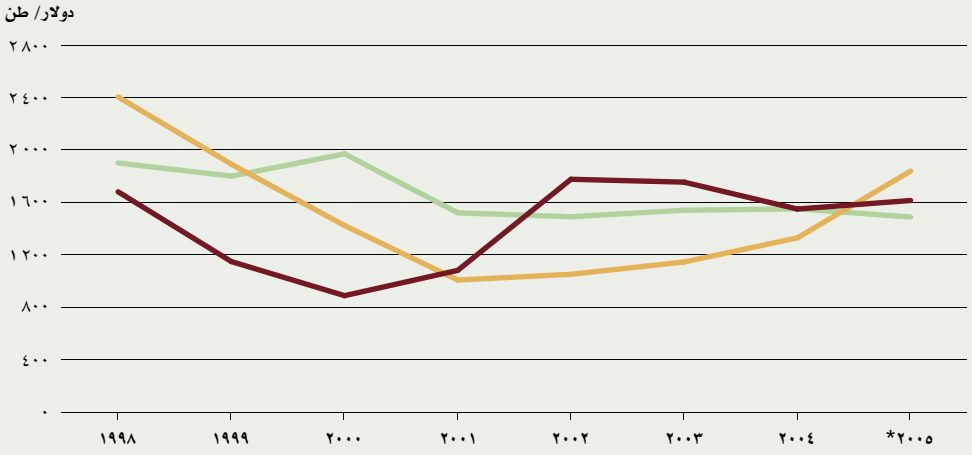

المواد الخام

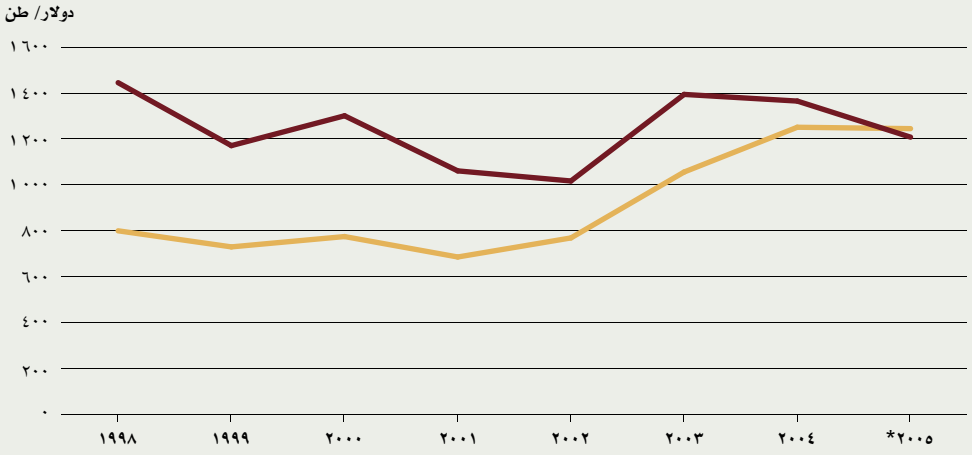

* حسبت بيانات عام ٢٠٠٥ على أساس متوسط شهرين بالنسبة للبن، ومتوسط أربعة أشهر بالنسبة للشاي، ومتوسط خمسة أشهر بالنسبة للكاكاو والمطاط والقطن

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٧- التجارة الزراعية

- اتجهت التجارة الزراعية العالمية نحو الارتفاع، منذ عام ٢٠٠١ وما بعده، بعد تدنيها لعدة سنوات، وقد حققت قيمة قياسية في عام ٢٠٠٣ (الشكل ٤٩). وطوال التسعينات، مالت حصة التجارة الزراعية في الحجم الإجمالي لتجارة البضائع نحو انخفاض طويل الأمد، إذ ازدادت التجارة الزراعية بشكل أكثر تواضعا مما زادت به تجارة السلع المصنعة. وقد أفضى الارتفاع الذي شهدته الصادرات الزراعية في الآونة الأخيرة إلى استقرار حصة الزراعة من إجمالي حجم تجارة البضائع عند نسبة ٧ في المائة، مقارنة بزهاء ٢٥ في المائة في أوائل الستينات من القرن الماضي (الشكل ٥٠). وبالنسبة للبلدان النامية، انخفضت حصة الصادرات الزراعية في إجمالي حجم صادرات البضائع من نحو ٥٠ في المائة في أوائل الستينات إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويعكس هذا التدني أمرين يتمثلان في قيام هذه البلدان بتنويع تجارتها نحو السلع المصنعة، والنمو البطئ نسبيا للتجارة الزراعية.
- وحتى أوائل التسعينات، سجلت البلدان النامية فائضا في التجارة الزراعية في معظم السنوات. وهذا الفائض التقليدي لهذه البلدان أخذ في التناقص عبر الزمن، وقد شهدت الصادرات والواردات الزراعية في البلدان النامية، طوال معظم فترة التسعينات، وضعا متوازنا تقريبا. بيد أنه تحول إلى عجز تجارى في عام ١٩٩٩ (الشكل ٥١). وتشير الدراسة الاستشرافية لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يخص التوجهات حتى عام ٢٠٣٠، إلى أن البلدان النامية، مجتمعة، سوف تصبح بلدانا مستوردة زراعية صافية، وتتوقع الدراسة عجزا تجاريا زراعيا للبلدان النامية يبلغ ١٨ مليار دولار (بقيمة الدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٩٧/١٩٩٩) في عام ٢٠١٥ ليرتفع إلى ٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ (المنظمة، ٢٠٠٢).
- وثمة أوضاع متباينة للتجارة الزراعية في مختلف أقاليم البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، شهدت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى زيادة في فائض تجارتها الزراعية بدءا من منتصف التسعينات. وفي الوقت ذاته، أصبحت آسيا والمحيط الهادي مستوردا زراعيا صافيا، في حين لم يبد العجز الهيكلي المهم للشرق الأدنى وشمال أفريقيا أية علامات تدل على تناقصه.

الشكل ٤٩
التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية
(بالدولار الأمريكي)

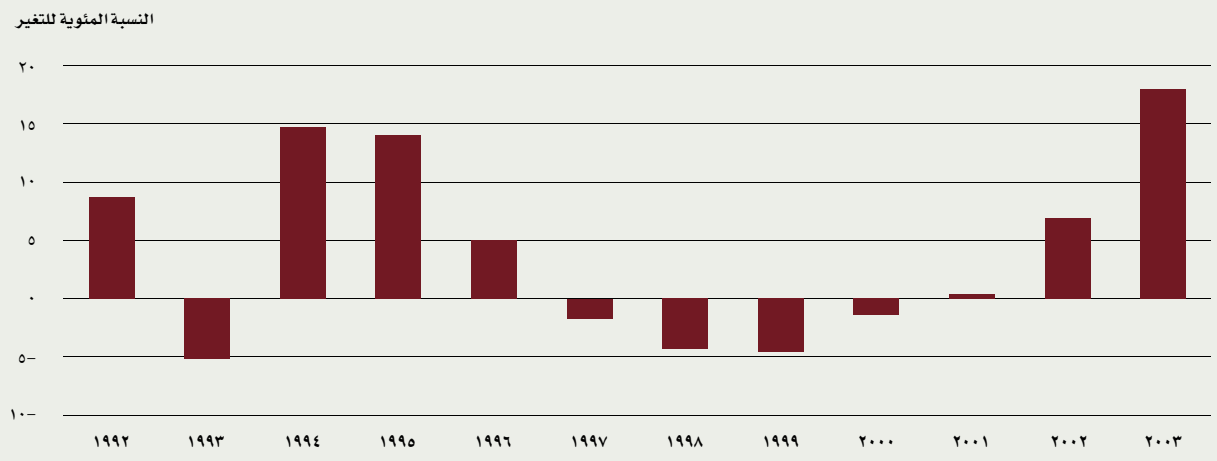

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٠
الصادرات الزراعية العالمية

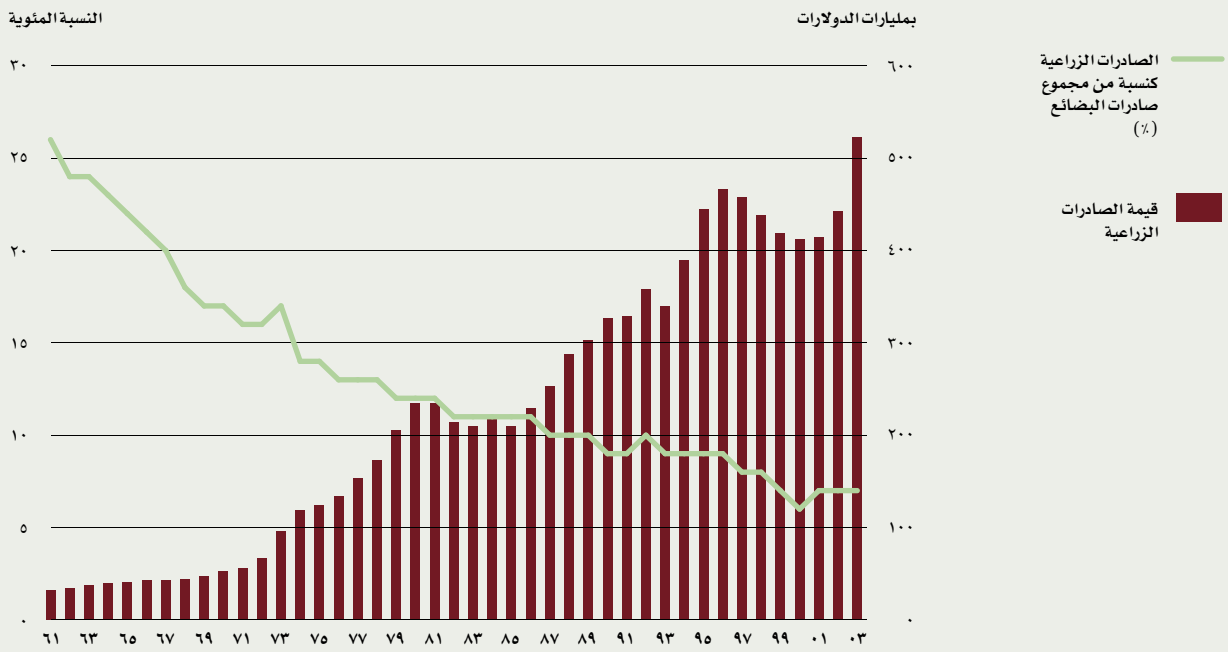

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥١
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم

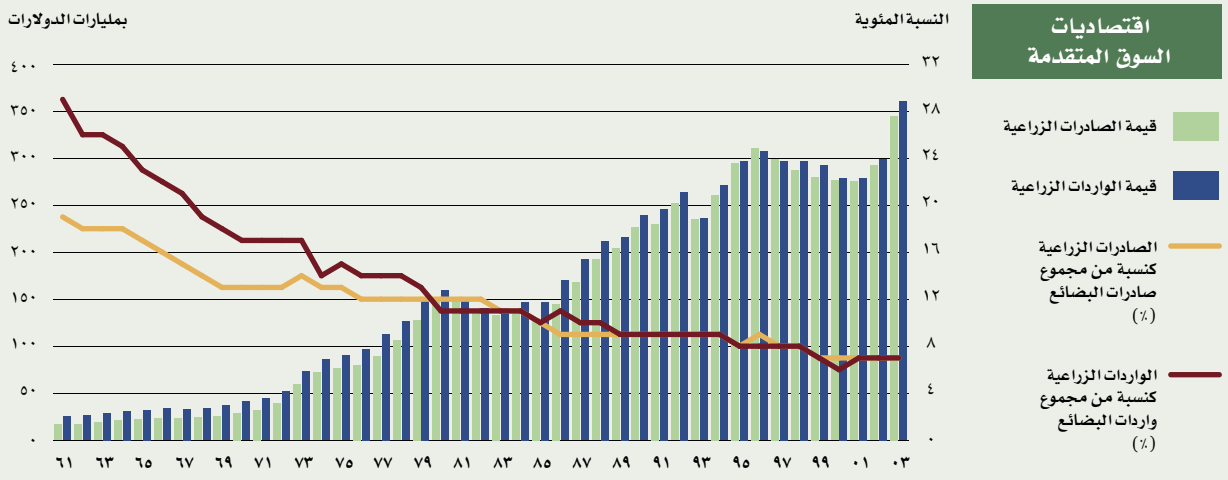

الشكل ٥١ (تابع)
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم

البلدان التي تمر بمرحلة تحول

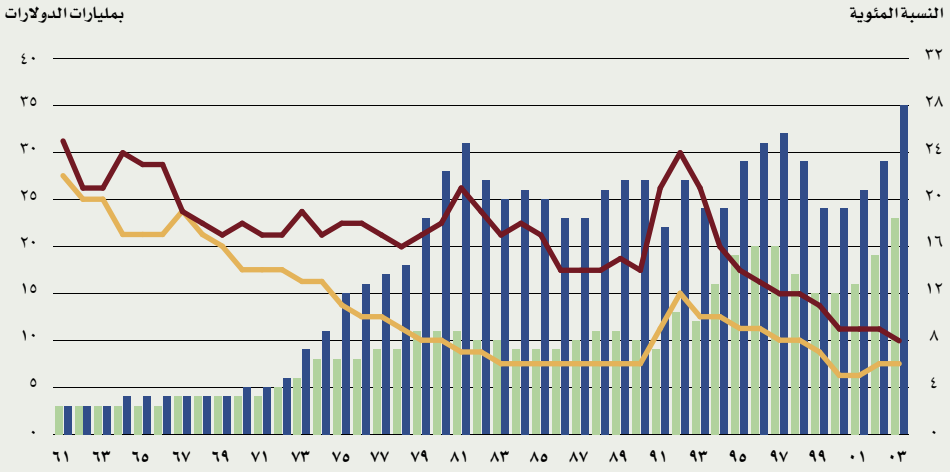

البلدان النامية

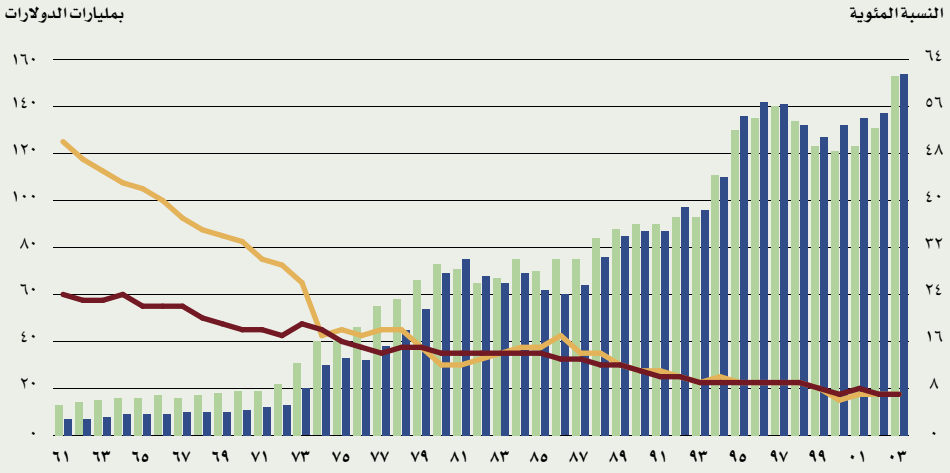

آسيا والمحيط الهادي

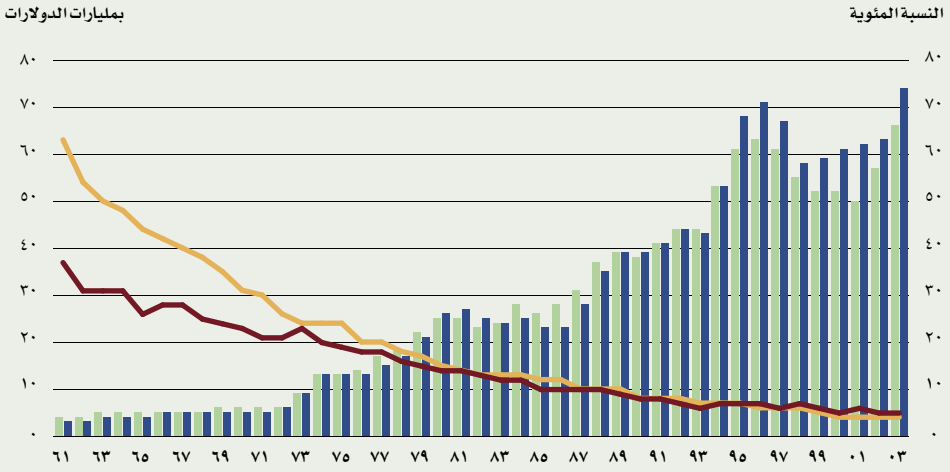

الشكل ٥١ (تتمة)
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

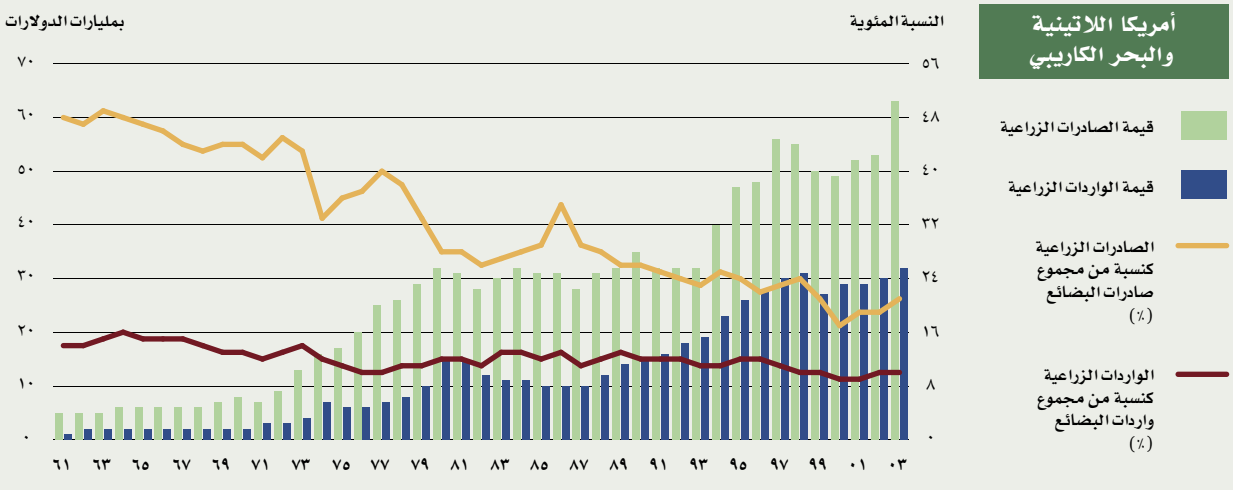

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

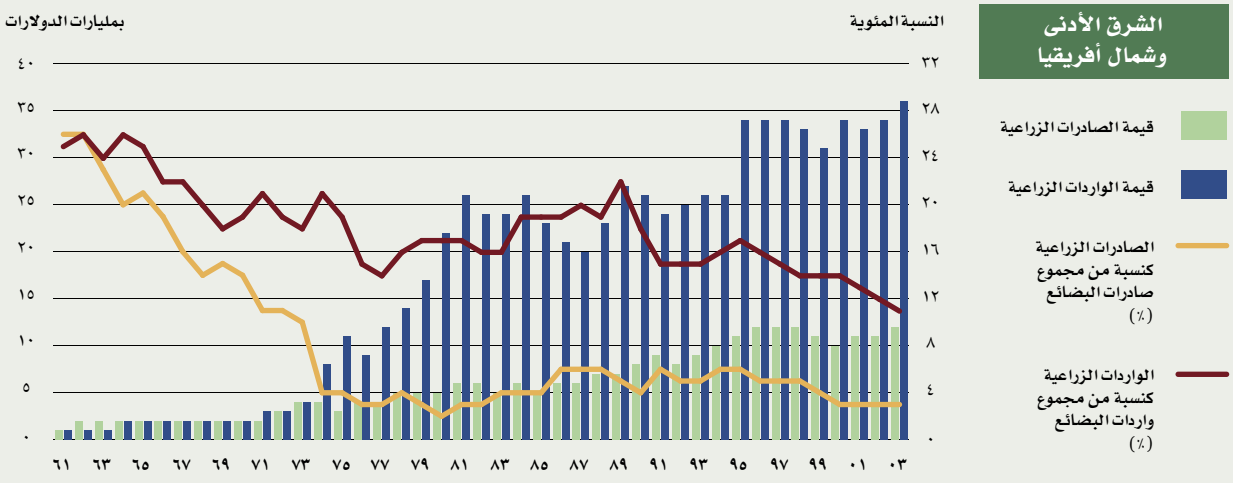

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

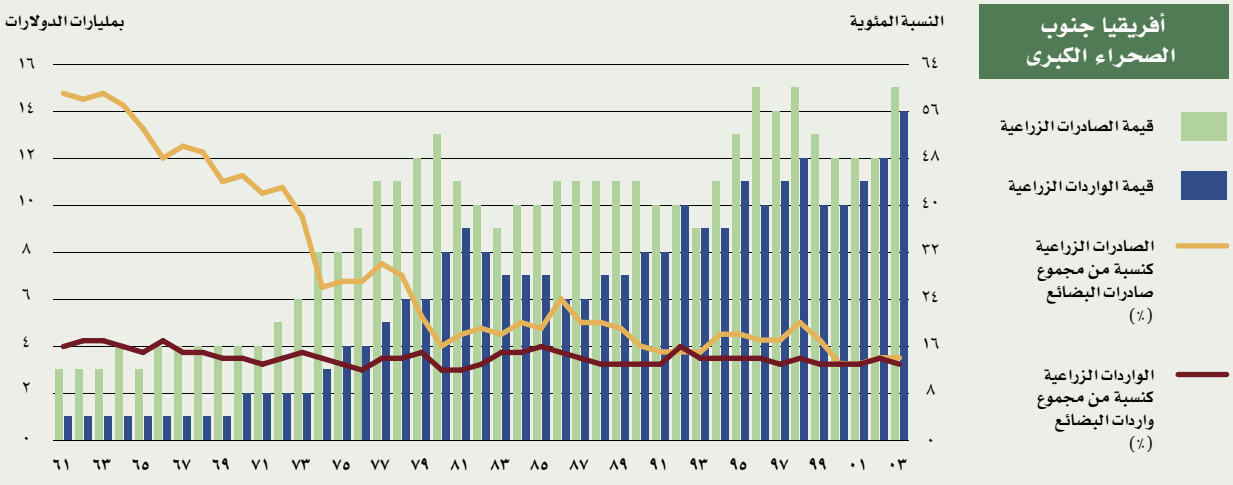

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٨- مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة

- لمصايد الأسماك دور مهم في الاقتصاد الغذائي العالمي. وتشكل المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية سبل العيش لما يزيد على ٣٨ مليونا من الصيادين ومستزرعي الأسماك. وعلى الصعيد العالمي، توفر الأسماك نحو ١٥ في المائة من البروتينات الحيوانية المستهلكة، مع مستويات تتباين من متوسط نسبته ٢٣ في المائة في آسيا إلى ١٨ في المائة تقريبا في أفريقيا، ونحو ٧ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد هيمنت التوجهات السائدة في الصين على التطورات في الإمدادات العالمية من الأسماك طوال العقد الماضي، إذ سجلت الصين نموا بالغ القوة في إنتاج الأسماك، لاسيما من الاستزراع السمكي في المياه الداخلية، وأصبحت الصين أكبر منتج للأسماك عالميا.

- وفي عام ٢٠٠٣، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك ١٣٢,٥ مليون طن، منها ٤٢,٣ مليون طن من تربية الأحياء المائية (الشكل ٥٢). وبلغ حجم الإنتاج العالمي من المصايد الطبيعية ٩٠,٢ مليون طن، أي بنسبة تقل ٣ في المائة عن الإنتاج في عام ٢٠٠٢. ويعود معظم التقلبات في الإنتاج من المصايد الطبيعية، في السنوات الأخيرة، إلى تذبذب في كميات الصيد من سمك الأنشوجة في بيرو، تسببت فيها الظروف المناخية (أي آثار ظاهرة النينيو). وفي عام ٢٠٠٣، أبلغت الصين عن إنتاج بلغ ١٦,٨ مليون طن. ويمثل هذا الرقم زيادة طفيفة مقارنة بالرقم المسجل في عام ٢٠٠٢. ومن بين البلدان المنتجة الكبيرة الأخرى بيرو (٦,١ مليون طن)، الولايات المتحدة (٤,٩ مليون طن)، اندونيسيا (٤,٧ مليون طن) واليابان (٤,٦ مليون طن).

- وقد تزايد بشكل سريع الإنتاج العالمي من تربية الأحياء المائية في السنوات القليلة الماضية، ويشكل حاليا ٣٢ في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك (الشكل ٥٢). ويعزى معظم هذه الزيادة إلى الصين التي تنتج حاليا ما يزيد على ثلثي إجمالي الإنتاج من تربية الأحياء المائية من حيث الحجم (٢٨,٩ مليون طن في عام ٢٠٠٣).

- ويدخل نحو ٤٠ في المائة (بمعادل الوزن الحي) من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك في التجارة الدولية، بقيمة قاربت ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وساهمت البلدان النامية بنسبة تنخفض قليلا عن ٥٠ في المائة من هذه الصادرات، وقد مثل نصيب المصدرين العشرة الأوائل ثلثي إجمالي كمية البلدان النامية. واستوعبت البلدان المتقدمة ما يزيد على ٨٠ في المائة من إجمالي واردات مصايد الأسماك العالمية من حيث القيمة (الشكل ٥٣)، وبلغ نصيب اليابان والولايات المتحدة معا ٣٦ في المائة من هذا الإجمالي. وازدادت بشكل ملحوظ أهمية صادرات مصايد الأسماك، باعتبارها مصدرا يدر العملة الأجنبية للبلدان النامية. والآن يتجاوز صافي الصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية من البلدان النامية، دخولها المتأتية من سلع رئيسية مثل البن والموز والمطاط (الشكل ٥٤).

الشكل ٥٢
إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم

مجموع إنتاج الأسماك

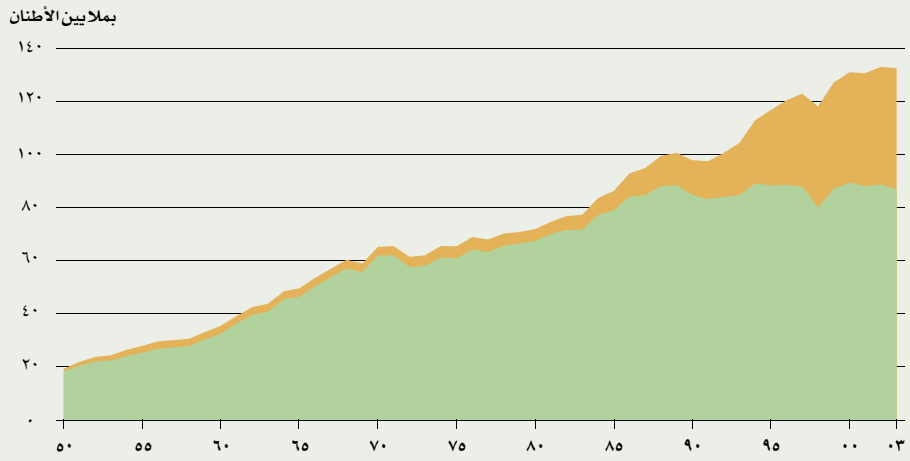

الإنتاج من المصايد الطبيعية

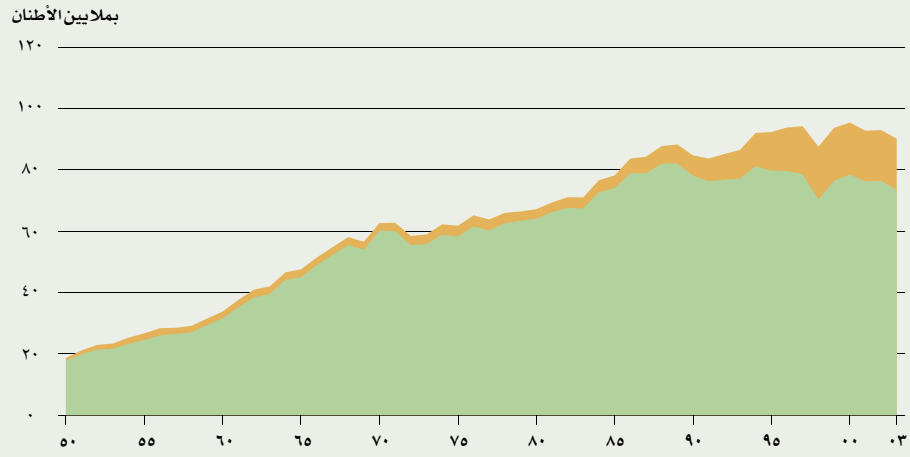

الإنتاج من تربية الأحياء المائية

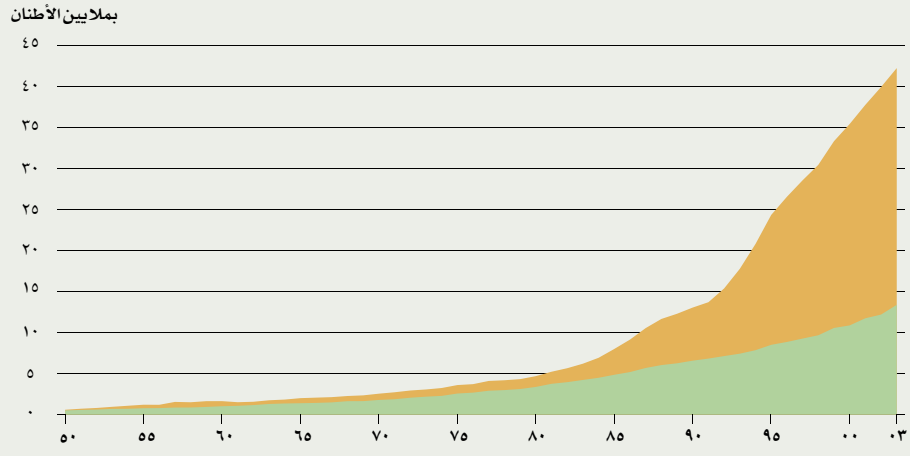

ملاحظة: تستبعد البيانات الإنتاج من الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٣
التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية في البلدان المتقدمة والنامية

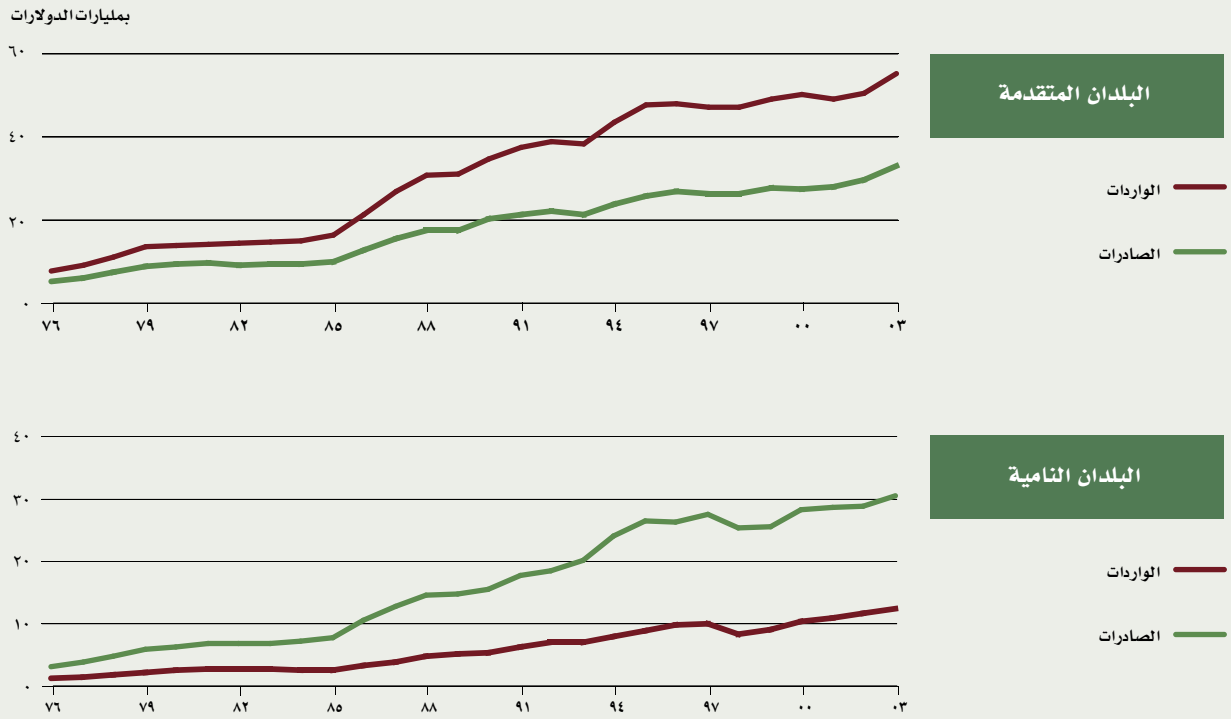

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٤
الصادرات الصافية من الأسماك والمنتجات السمكية وسلع زراعية مختارة في البلدان النامية

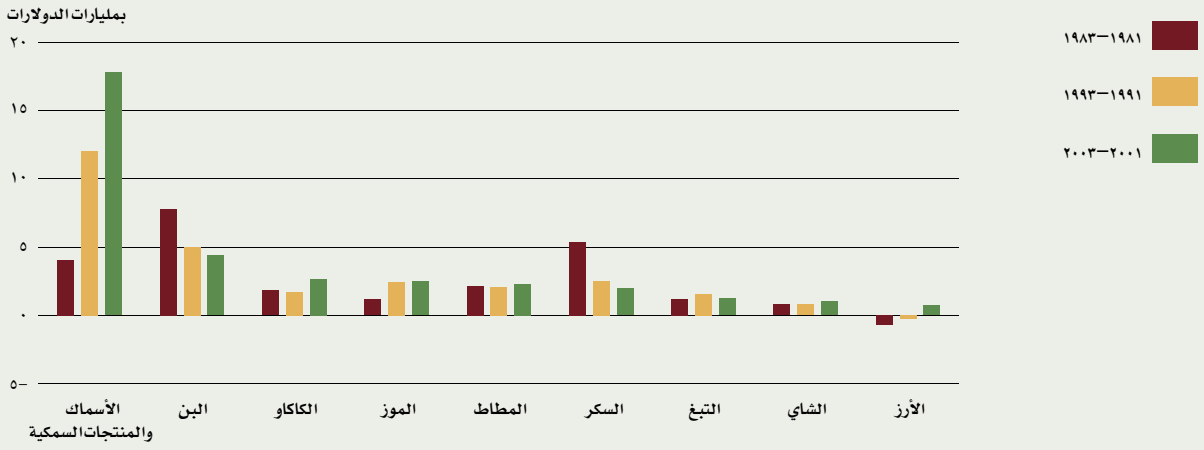

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٩- الغابات

- وصل حجم الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٤٢ ٣ مليون متر مكعب، بنسبة تزيد بنحو ١,٢ في المائة عن مستوى العام السابق (الشكل ٥٥). ويستخدم معظم الإنتاج العالمي من الأخشاب كوقود. ومن إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٣، استخدم ٥٣ في المائة منها حطبا للوقود، واستخدمت نسبة ٤٧ في المائة الباقية كأخشاب مستديرة صناعية. ومعظم حالات استخدام الأخشاب كوقود يتم في البلدان النامية، حيث يمثل الخشب غالبا أهم مصادر الطاقة. ومن ناحية أخرى يعود إنتاج الجزء الأكبر من الأخشاب المستديرة الصناعية إلى البلدان المتقدمة التي تنتج ما يربو على ٧٠ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي. وحيث أن معظم كمية الأخشاب المستديرة الصناعية تستهلك وتصنع محليا، فإن نسبة هذا النوع من الأخشاب التي تصل إلى الأسواق الدولية صغيرة الحجم (الشكل ٥٦).
- وأنتجت البلدان النامية ٢ ٠٠٠ مليون متر مكعب، أو نحو ٦٠ في المائة من إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٢ (الشكل ٥٧). وتبلغ نسبة الأخشاب المستديرة المستخدمة كوقود ٨٠ في المائة. وقد اتسم إنتاجها بالاستقرار في الفترات الأخيرة. وأخذ إنتاج البلدان النامية من الأخشاب المستديرة الصناعية في الارتفاع البطئ بعد بضعة سنوات من التدني. ولا يزال إجمالي الإنتاج من الأخشاب المستديرة في البلدان المتقدمة، إثر التدني الملحوظ الذي حدث في أوائل التسعينات، أقل بكثير من مستويات الذروة التي بلغها خلال الفترة ١٩٨٩–١٩٩٠. وتمثل الأخشاب المستديرة الصناعية ٨٧ في المائة من الإنتاج، في حين أن الوقود الخشبي يعد ذا أهمية هامشية نسبيا.

الشكل ٥٥
الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة

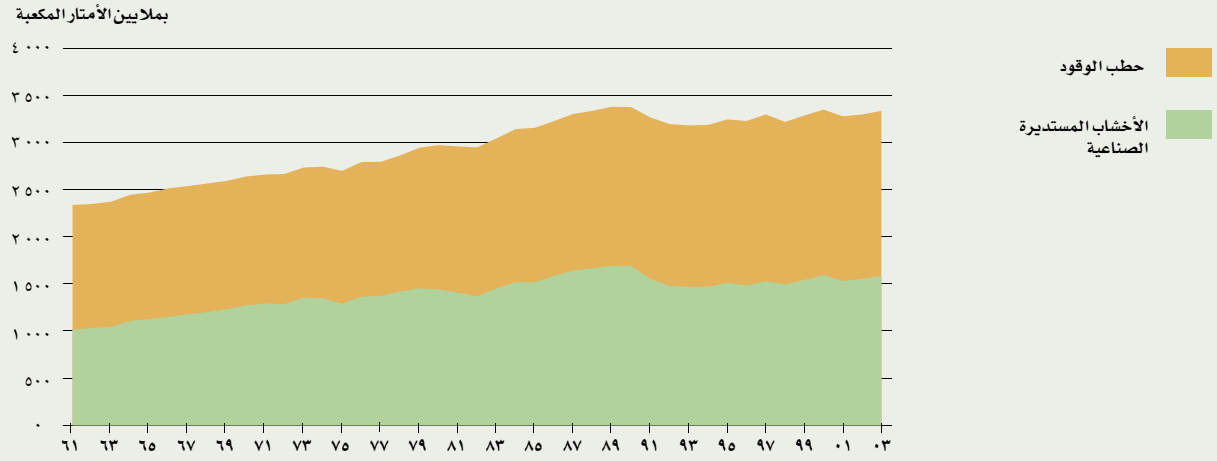

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٦
الإنتاج والاستهلاك من الأخشاب المستديرة الصناعية وواردتها وصادراتها في عام ٢٠٠٢

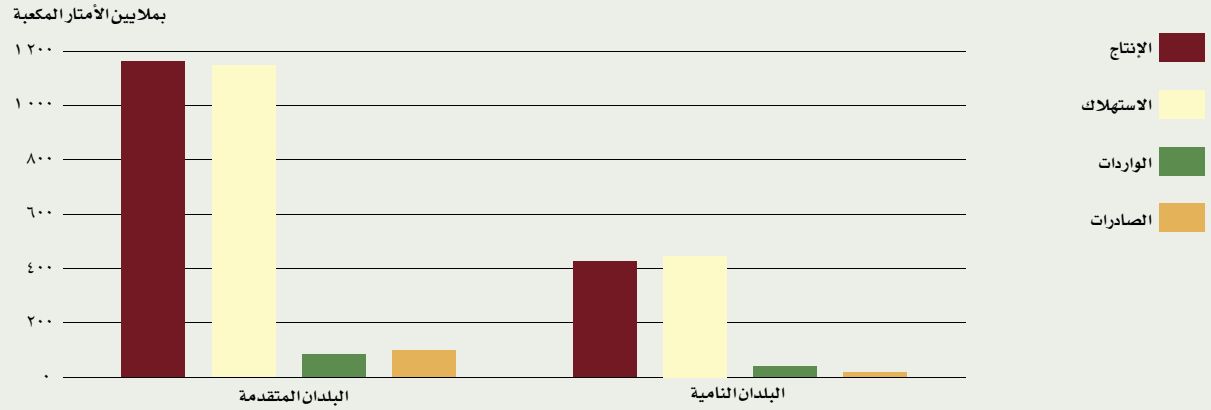

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٧
الإنتاج من الأخشاب المستديرة، البلدان المتقدمة والنامية

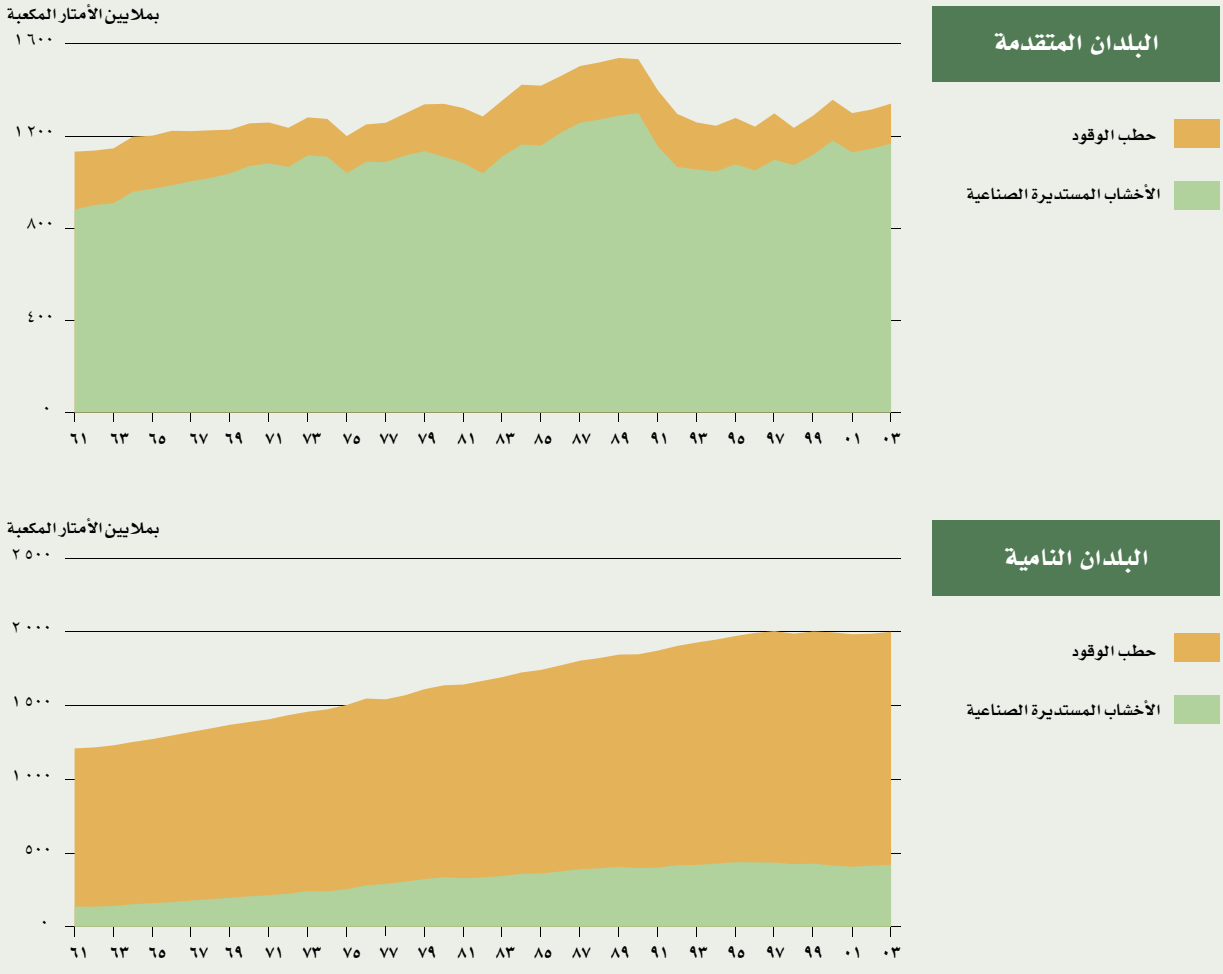

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وشهدت قيمة التجارة الدولية في المنتجات الحرجية زيادة سريعة خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، لتصل إلى ١٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وتعود إلى آسيا والأمريكتين الشمالية والوسطى الحصة الرئيسية من قيمة واردات إنتاج الغابات العالمية. وفي عام ٢٠٠٣، وصلت الواردات من المنتجات الحرجية ذروة قصوى بلغت ٧٦ مليار دولار في أوروبا، و٤٣ مليار دولار في آسيا التي تمثل الإقليم المستورد الأكبر الثاني (الشكل ٥٨). وازدادت صادرات المنتجات الحرجية زيادة ملحوظة في أوروبا في السنوات الأخيرة، فوصلت إلى ٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وهو ما يمثل أكثر من نصف إجمالي صادرات المنتجات الحرجية العالمية. وتمثل أمريكا الشمالية والوسطى ثاني أكبر اقليم مصدر، ولو أن التوجهات في هذا الإقليم تميل إلى الانخفاض (الشكل ٥٨).

- وتتحصل أوروبا على قيمة تجارية أعلى، داخل الإقليم وخارجه، وذلك لأن بلدانا عديدة تصنّع المنتجات ذات القيمة المضافة. ويعود إلى هذا الإقليم ما نسبته ٥٥ في المائة من قيمة الصادرات العالمية، ولو أن الإنتاج من الأخشاب المستديرة يشكل فقط ٣٠ في المائة من الإجمالي العالمي. وتعتمد البلدان الواقعة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأوسيانيا بصفة رئيسية على تجارة المواد الأولية (الخام) وتتحصل على إيرادات تبلغ ٤ في المائة للمجموعة الأولى و٢ في المائة للمجموعتين الأخريين من قيمة الصادرات العالمية، في حين يعود إليها ١٠ في المائة، و٤ في المائة، و٣ في المائة على التوالي من إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة (الشكل ٥٩).

الشكل ٥٨
قيمة التجارة في المنتجات الحرجية

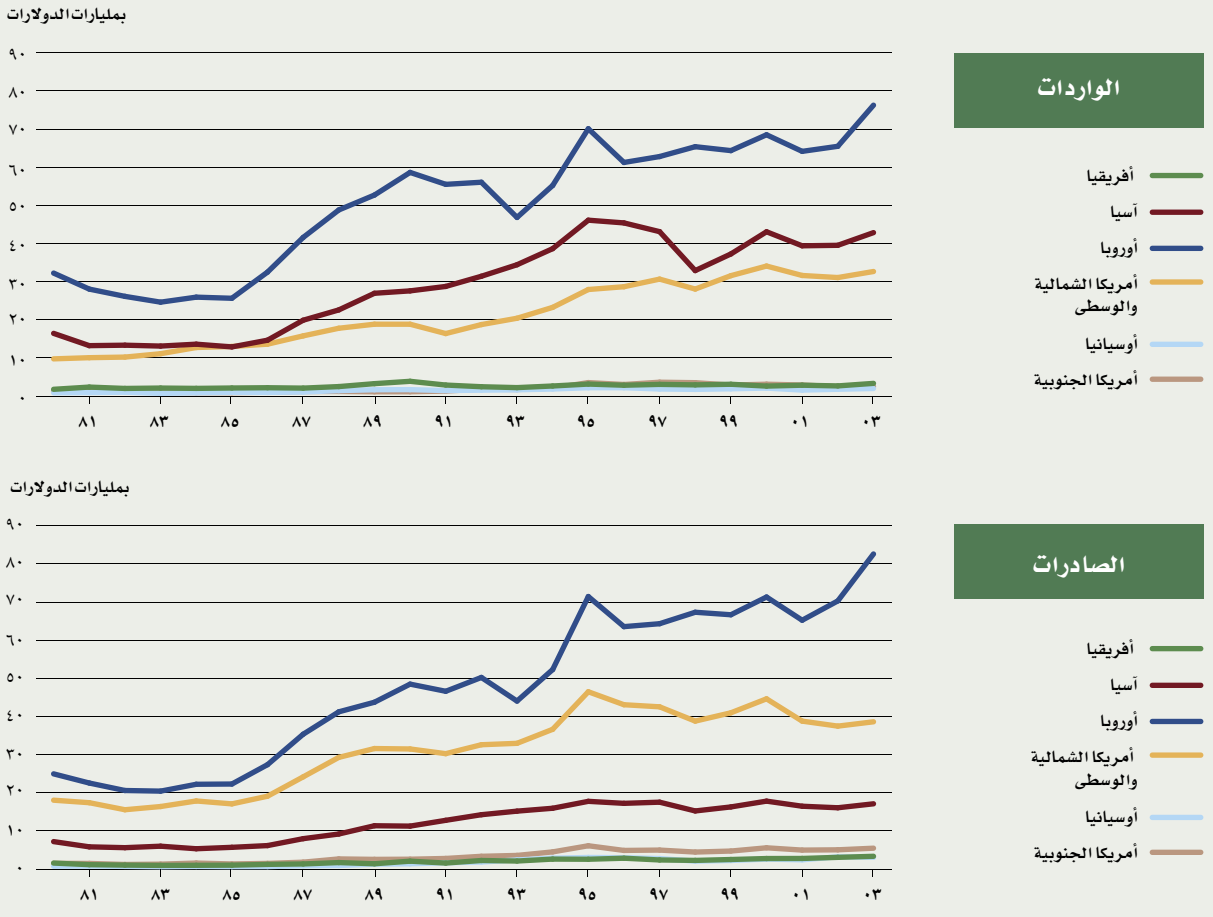

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٩
إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية بحسب الإقليم، ٢٠٠٢

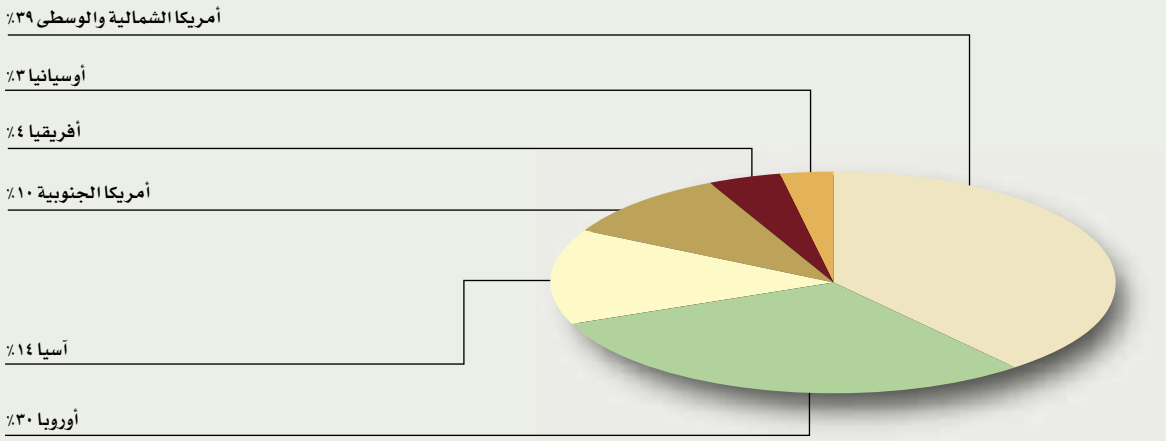

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة